ساديّ، على إعلام غربيّ متعطّش إلى مزيد من وثائق تأثيم العرب والثقافة العربية.

٧ – ويبقى أنه يجدر بالشكوى من «العقلية السحرية البدائية» و«التمذهب الأعمى» حيث الكلمات ليست «إلا أدوات للعنف والإرهاب والقتل: أبيض أو أسود.. معنا أو ضدنا.. هذه الطريق أو لا طريق أخرى.. لا تدرّج.. لا إحساس بالفروقات.. لا فكر». ولكنه هو الذي يقول: «هناك مستوى من سوء النية عند **كلّ** من يكتبون ضدي، ومستوى من الضغينة والتفاهة أحار في تعليلهما». فماذا عن الذين يكتبون معه، **كلّ** الذين يكتبون معه؟ منذ أيام نشر الاسرائيلي يورام كانيوك مقالاً في **لوموند** حافلاً بالأكاذيب الرخيصة حول المثقفين العرب والتطبيع، ردّ فيه سبب فصل أدونيس من اتحاد الكتّاب إلى قبول أدونيس تقاسم جائزة أدبية مع الاسرائيلي ناتان زاخ. وأين لنا أن نكون على مستوى أمثال كانيوك في اللا–ضغينة واللا–تفاهة!

* * *

وفي الختام، لست أفوّت هذه الفرصة دون أن أسجّل تحيّة اعتزاز بمجلة **الآداب** وبدورها المعرفيّ، الطليعيّ والجداليّ الفريد، الذي تولّتهُ بشرفٍ وأصالة وعمق كلما اقتضى الأمرُ أن تمرّ الثقافةُ العربيةُ بمنعطف مصيريّ نوعيّ واستثنائيّ، وأن أحييكم (د. سهيل ادريس) شخصياً كأبٍ وصديق ورائد ومحارب ثقافيّ قديم – جديد، ومتجدّد.

باريس

مناقشات (٢)

كتاب المغرب و «الآداب» المخصّصة لهم!

عبد الحق لبيَض

كرست مجلة **الآداب** بإصدارها لملف خاص عن الأدب المغربي الحديث في عدديها الأوّل والثاني (كانون الثاني وشباط ١٩٩٥) – بعد أن كانت قد أفردت لهذا الأدب عدداً خاصّاً سنه ١٩٧٨ – نهجَها الذي شكّلَتْ ملامحَه المركزية منذ افتتاحية العدد الأوّل في سنة ١٩٥٣، حيث جاءت هذه الافتتاحيةُ نابضةً بحرارة التحدّي والفعل الايجابي في واقع مثقل بالخيبات ومقيّدٍ بأغلال التقليد وسابحٍ في تيار الجمود. واستطاعتْ مجلة **الآداب** أن تفي بوعودها على غير عادة المنابر الثقافية العربية العديدة، حتى صارت، وبحق، المجلة العربية الأولى، وربّما الوحيدة، التي تؤمها أقلام الأحرار من مثقفي الأمّة العربية وتشكل بالنسبة إليهم فضاء الوحدة العربية حين يصاب الجسمُ العربي بجرثومة التشرْذُم والتفتت. فكانت بذلك، في تاريخ الثقافة العربية الحديثة، نقيضَ سلوك الأنظمة العربية التي دأبت على تفتيت الثقافة العربية من خلال تشجيعها للثقافة الإقليمية واحتفائها بكل ما يضرب الثقافة العربية القومية في عمقها.

إنّها رسالة **الآداب** الدائمة والممتدة في تاريخ وعينا وسلوكنا الثقافي العربي. ويكفي أن نبرهن على ذلك من خلال ملف «الأدب المغربي الحديث» الذي نشرته المجلة وصار يؤرّخ لمرحلتين في مسار الأدب المغربي: مرحلة ما قبل الملف، ومرحلة ما بعده. بل اعتبره البعض وثيقةً تؤرخ لمسار الإبداع المغربي. وينضاف إلى ذلك أن نسخ عدد مجلة **الآداب** الخاصة بالأدب المغربي الحديث بدأت تعرف طريقها إلى آلة الاستنساخ بعد أن نفدت في الأسبوع الأوّل من توزيعها؛ وهي ظاهرة استثنائية في مشهدنا الأدبي المغربي إذ لا نعيشها حتّى مع المجلات الثقافية الوطنية (مجلة **آفاق** التي يصدرها اتحاد كتاب المغرب مثلاً). وحين استفسرتُ العديد من أصدقائي الأدباء والمفكرين أكّدوا لي جميعاً أنّه إذا كان ملف سنة ١٩٧٨ يمثّل تأريخاً واستقراء للأدب المغربي في مرحلة ما بعد الاستقلال واستجلاءً لأسئلتها الجوهرية وكشفاً عن همومها ومشاغلها، فإنّ ملف سنة ١٩٩٥ يعدّ بمثابة مسح لتجربة الإبداع المغربي المشرف

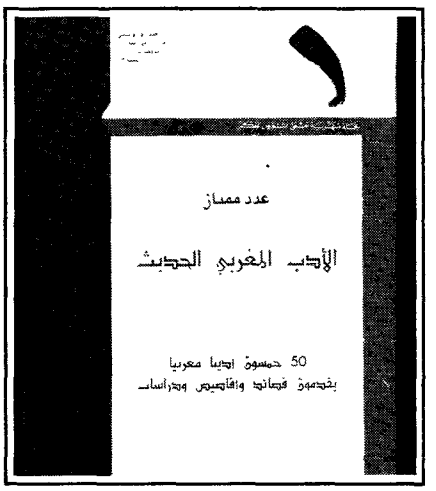

على القرن الحادي والعشرين. وهما معاً، أي الملفان الخاصان بالأدب المغربي، يشكلان مرجعنا لمعرفة سيرورة الحركة الثقافية والفكرية بالمغرب.

وتأتي أهمية العدد الممتاز الخاص «بالأدب المغربي الحديث »، إضافة إلى ما ألمعنا إليه آنفاً، من ردود الفعل التي أثارها. وهي ردود أصبحت، مع تطوّر النقاش حولها، من القضايا الثقافية المركزية بالمغرب التي تشكل جزءاً من حواراتنا وتفكيرنا وانشغالاتنا اليومية، بل كانت فرصة أمام الكثير للتأمل في الواقع الأدبي المغربي ولحظةً سانحة لإعادة صوغ أسئلة المشهد الأدبي المغربي. كما كان العدد، بالنسبة للبعض الآخر، اللحظة الزمنية المؤاتية لتقييم تجربة الفعل الثقافي والإبداعي بالمغرب. وقد ارتأينا لأهمية هذه النقاشات والأسئلة التي شغلت المنابر الإعلامية لفترة زمنية مهمّة، أن نطلع القارئ على بعض مظاهرها من خلال المقالات والبيانات التي دُوّنت على صفحات الجرائد المغربية من جهة، ومن خلال رأيين لمبدعين مغربيين عبّرا عن وجهة نظرهما بكل حرية استجابةً لسؤال طرحتُهُ عليهما: «هل تمثل المواد الواردة في العدد حقيقة الحركة الإبداعية بالمغرب»؟. وللأمانة والموضوعية أشير إلى أني وجهت هذا السؤال إلى العديد من الفاعلين الثقافيين والإبداعيين المغاربة، إلاّ أنّ بعضهم عبّروا صراحة عن عدم الرغبة لديهم في الردّ على السؤال لأن في إجابتهم ما من شأنه أن يثير حساسية ما مع الجهة المسؤولة عن إعداد الملف... والبعض الآخر وعدوا بالرّد، غير أنّهم اعتذروا في الأخير لسبب واحد يعود، في الغالب، الى المواقع التي يشغلونها داخل التنظيم الهيكلي لاتحاد كتّاب المغرب.

وأشير، كذلك إلى أنّي تعمدت عدم إرسال هذه المادّة إلى إدارة تحرير المجلّة قبل الاطلاع على ما يمكن أن يردّ به المكتب المركزي لاتحاد كتاب المغرب، باعتباره المسؤول الوحيد عن إعداد الملف، إما في شكل بيان حقيقة يجلو الغموض ويجيب على كثير من الاستفهامات التي ظلت قائمةً، وإمّا في شكل ندوة صحفية، كما هي العادة في مثل هذه المناسبات. غير أن شيئاً من ذلك لم يقع، الأمر الذي أثار السؤال التالي، من جديد: من هي الجهة المسؤولة عن إعداد ملف «الأدب المغربي الحديث»؟

* * *

نشر الشاعر المغربي رشيد المومني، (وهو من المشاركين في ملف سنة ١٩٧٨) عضو اتحاد المغرب – فرع مدينة فاس، بجريدة **العلم** يوم السبت ١٨ مارس ١٩٩٥، مقالاً صدّره بعنوان بارز الحروف: «المكتب المركزي يطرد كتّاب فاس من الاتحاد». ويستهله بملاحظة أساسية: وهي أن احتفال مجلة **الآداب** بالأدب المغربي الحديث للمرّة الثانية يؤكّد على «اقتناع إخواننا المشارقة بأهمية الإنصات إلى هامش يحتمل أن يكون مطبوعاً بغير قليل من المغايرة والخصوصية». غير أنّ لنا تعليقاً على هذه الملاحظة: فالتعميم الذي وسم كلام المومني فيه كثير من العسف والتّحامل. فمجلة **الآداب** لم تخصص عدداً ممتازاً للأدب المغربي من باب اقتناعها الصدفوي بجدوى الاهتمام والإنصات إلى ما أسمَيْتَه بـ «هامش»، بل ينبع اهتمامها بالأدب المغربي من استراتيجيتها الكبرى التي حَددت هدفها المركزي في الاهتمام بالأدب العربي في كلّ الأقطار العربية. وما تخصيصها للعديد من أعدادها للأدب العربي في بعض البلدان العربية إلاّ دليل على أن الإنصات سنّة تاريخية في وعي المجلة وأسرتها.

ولا أحتاج إلى أن أذكّر بأن معظم أعلام أدبنا المغربي الحديث أخذوا أصابعهم، على حدّ تعبير الشاعر محمود درويش، من مجلة **الآداب** وخطوا أولى خطواتهم على درب الشهرة والممارسة من داخل صفحات مجلّة **الآداب**. ويكفي أن أذكّرك باسمين إبداعيين لهما حالياً قيمتُهما الاعتبارية في المشهد الأدبي المغربي، وهما محمد شكري ومحمد زفزاف؛ ولا إخالك نسيت قصّة بداياتهما.

ويكمل المومني، فيصف عدد **الآداب** المذكور بأنه «حدث، يفترض أن يفطن له الكتاب المغاربة ويخصّوه بكل ما يستحق من تنويه وتقييم لأن العدد يعتبر بحقّ وثيقة تؤرّخ لمسار الإبداع المغربي المشرف على نهاية القرن... أولاً: من حيث مكوّنات تجربة الكتابة بمختلف أجناسها؛ وثانياً: من حيث دلالة الأسماء المنتمية إلى جميع الأجيال الإبداعية الموجودة في السّاحة؛ وثالثاً: لأنّه سيمكن القارئ المتخصص من رصد تحوّل بنيات الكتابة بالمقارنة مع الملف الصادر عن المجلة نفسها سنة ٧٨، وكذلك دلالةِ غياب الأسماء في العددين معاً أو في أحدهما دون الآخر».

ويرى المومني ضرورة المقاربة الممنهجة والجادّة في قراءة العدد حتّى يتسنّى وضعه «في موقعه الحقيقي ضمن فضاء المشهد الإبداعي بالمغرب». ويفضل في وسط مقالته استبدال كلمة الطرد بكلمة الحضور والغياب مركّزاً على كلمة الغياب التي شكّلت البطل الرئيسي في العدد: «وفي هذا السياق أؤكد أنني شخصياً لم أُفاجَأ بخلو الملف من مساهمتي، ما دمت لم أُخْبَر أصلاً ولم أراسَلْ في الموضوع. كما لم أُفاجَأْ بغياب الكثير من الأسماء الأساسية التي تعتبر علامات أساسية في حقل ممارستنا الثقافية. إلاّ

أن ما فاجأني حقاً هو خلوه من أية مساهمة فكرية أو نقدية أو إبداعية لكتّاب الاتّحاد الموجودين حالياً بفاس، سواء داخل مكتب الفرع أو خارجه وما أكثرهم».

وما زاد من حيرة المومني خلوُّ الملف من افتتاحية كتلك التي كان قد كتبها الأستاذ محمد بَرادة لعدد ١٩٧٨، وهي الافتتاحية التي يشهد المومني أنّها جاءت معبّرةً بصدق عن هموم تلك المرحلة وهواجسها وأسئلتها ونابضةً بقيمها وآمالها وأحلامها: «... لذلك كان من الطبيعي جداً أن استرشدت بافتتاحية للعدد الأخير لتكون دليلاً في رفع الحجب عمّا غمض واختفى، إلاّ أنّي صدمت بغيابها هي كذلك (...) إذ إنّ الملف يبدأ مباشرة بقصيدة للشاعر محمد الأشعري والمعنونة بفاس. هكذا ذهب ظنّي إلى أنّ الأخوة في المكتب المركزي ربّما وجدوا فيها بديلاًموضوعياً لكتّاب المدينة واختزالاً مشروعاً لجهد مراسلتهم في الموضوع».

وبأسلوب مفعم بالسخرية يضيف المومني قائلاً: «ثمّ عدت لألتمس العُذْرَ من جديد للمكتب المركزي في هذه النازلة التي تستلزم نتائجها الطمسَ الفعلي لديمقراطية الحوار. وإلاّ فإنّ الملف سيتحوّل في حالة إشراك فعاليات فاس إلى عدد ممتاز جداً، وهو ما يتنافى مع اقتراح الأستاذ سهيل إدريس مدير المجلة [الصوّاب: صاحبها – **الآداب**] الذي حصره في عدد ممتاز فقط. فكان الرأي أن احتكموا – كما خمّنت – إلى شعار المرحلة وأعني به "جمالية التناوب اللاتوافقي" حتى يتخلصوا من عبء هذه الفعاليات مادامت قد مثلت في سنة ٧٨ بأربعة أسماء هي كالتالي: محمد السرغيني ومحمد عزّ الدين التازي (قبل أن يستقرّ بتطوان) ورشيد بنحدو ثم رشيد المومني». وشكّل إقصاءُ كتّاب فاس عن العدد لحظةً رهيبة عند رشيد المومني، فجرّتْ معها كلَّ الآلام التي باتت تنخر جسمَ الأدب والثقافة بالمغرب. وهو وضع لم يُخفِ الشاعرَ المومني نعتَه بالمتردّي. فهو يقول: «والغاية من هذه التضمينات هو التنبيه إلى أن "جمالية الإقصاء" لا تقتصر فقط على كتاب الأقاليم أو المحافظات (بالتعبير المصري) ولكنّها تطال أيضاً الكثيرَ من كتّاب المركز أو المتاخمين له الذين لم يستوعبوا بعد، سياسةَ التكيّف والاندماج مع الواقع الجديد».

* * *

وفي افتتاحية الملحق الثقافي لجريدة **الميثاق الوطني**، في عددها الصادر بتاريخ ٣/٢ أبريل ١٩٩٥ بعنوان «ملف الأدب المغربي الحديث مازال مفتوحاً»، رصدٌ للأصداء التي خلّفَها العدد وسط المشتغلين والمهتمين والممارسين للأدب والإبداع والتي تراها تجسيداً لمنطق التغييب الذي طال العديد من الأسماء الأدبية المتميِّزة «دون الانتقاص من قيمة الخمسين أديباً الذين ضمّ العدد المذكور من **الآداب** نتاجاتهم المتنوعة».

وقد لاحظت الافتتاحية أنّ كل الأصوات التي تعالت من مدينة فاس وغيرها تدور حول «الإقصاء وصدقية التمثيل». وقد أوجزت الافتتاحية هذه التساؤلات في «ما ينصبّ على الأدب المغربي الحديث المكتوب باللغة الفرنسية، وعمّا إذا كانت اللّغة التي كُتب بها ذلك الأدب تبعده عن الهمّ الوطني أو تقرّبه منه. وباستثناء عبد اللطيف اللعبي، لم يتضمن العدد الممتاز أسماء حققتْ حضوراً طيّباً للأدب المغربي المكتوب بالفرنسية كالطاهر بن جلون وإدمون عمران المليح وسواهما».

وأشارت الافتتاحية إلى اقتصار الملف على أسماء أدبية نسائية محدودة دون سواها من الأسماء الفاعلة كالروائية والقاصة خناثة بنونة والشاعرة مليكة العاصمي. وهو اقتصار، في رأي الافتتاحية، «يسلب العدد جزءاً مهمّاً من صدقية تمثيله للأدب المغربي الحديث». كما تلاحظ الافتتاحية غيابَ التقديم التوجيهي الذي يؤطر مثل هذه الأعداد الخاصة بأدب قطر من الأقطار، منتهيةً في تحليلها إلى أنّ «ملف الأدب المغربي الحديث يبقى مفتوحاً، بانتظار أن تستكمل اللّوحةُ تفاصيلها؛ فمازال العديد من عناصرها غائباً ينتظر السطوع والوضوح».

* * *

وفي جريدة **العلم** ليوم ٢٦ مارس ١٩٩٥، أصدر الأستاذ المهدي الحمياني (الكاتب العام لفرع مدينة فاس لاتحاد كتاب المغرب) بياناً استنكر فيه، بلهجة مريرة، الإقصاء الذي مورس على كتّاب مدينة فاس وغيرها من طرف المكتب المركزي لاتحاد كتّاب المغرب أثناء إنجاز ملف حول الأدب المغربي الذي دعت إليه مجلة **الآداب**: «والحقيقة أننا فوجئنا في الفرع، كما فوجئ غيرنا، بهذا الغياب، وحاولنا إيجاد ألف مبرر لهذا السلوك الذي يتنافى وأبسط قواعد الحوار الديمقراطي». ولم يجد بدّاً من الاحتماء بالعودة إلى ما أسماه بأيام العزّ «حيث لعب الكتاب والمثقفون دوراً ريادياً وهم يبشرون بالمجتمع المدني ويقتحمون كل القنوات الممكنة لتمرير طروحات هذا المجتمع، في وقت كان السياسي منبهراً بالتحوّلات المتسارعة، لاهثاً لإيجاد موقع قدم قبل وصول الطوفان ... وحين استطاع السياسي وضع اليد على ثمرة جهد ومكابدة الثقافي تحوّل هذا الأخير إلى تابع مدجّن ينفذ دون أن يقرّر وينصت دون أن يكون له الحق في التعبير عن رأي أو موقف».

وفي ختام البيان، سعى الأستاذ المهدي إلى إخبار الرأي العام الأدبي والثقافي بالمغرب، بالأجواء العامّة التي رافقت إعداد ملف الأدب المغربي، فيلخصها في المحاور التالية:

أ/ إن فرع فاس لم يُخْبَرْ ولم يُستشرْ ولم يُكاتَبْ في ملف **الآداب**.

ب/ إنّ هزال هذا الملف ناتج عن غياب الكثير من الأسماء الفاعلة في الحقل الثقافي والموزّعين عبر المدن المغربية.

ج/ إنّ فاس تؤدي ضريبة مواقفها وتاريخها. والجاحد من ينسى أو يتناسى أن معظم المواقف الفكرية والثقافية والسياسية الكبرى تبلورت في فاس عن طريق مثقفيها وفعالياتها الاجتماعية

والسياسية.

د / إنّ المكتب المركزي لم يخبِر عن طريق وسائل الإعلام بتهييء هذا الملف، وهو ما يضع أكثر من علامة استفهام.

هـ / والأدهى، أنّ عضواً في المكتب المركزي انصرف لِـ (...)، ولا علم له بالملف.

و / لو استعرضنا أسماء المغيّبين ليس من فاس فقط، بل من جميع مدن المغرب، لاحتجنا إلى ملف آخر»!

* * *

وفي ختام هذه الرسالة من المغرب أودّ أن أقدم بين يدي القارئ العربي الكريم رأيين لفاعلين إبداعيين وثقافيين.

رأي الأستاذ مصطفى المسناوي

(أستاذ باحث بكلية الآداب بالدار البيضاء وكاتب قصصي)

« من المؤكد أن إصدار مجلة **الآداب** لعدد خاص عن الأدب المغربي أمر في غاية الأهمية، وذلك بصرف النظر عمّا يمكن أن يتضمّنه. إلاّ أن العدد الأخير يتطلب، مع ذلك، تقديم ملاحظتين على الأقل: في علاقته مع عدد سابق كان قد صدر عام ١٩٧٨ حول الموضوع نفسه، وفي علاقته مع تمثيليةٍ مفترضة للساحة الثقافية المغربية.

ولشديد الأسف فإنّ العدد الحالي، مقارنة مع العدد السابق (الصادر منذ حوالي ١٧ سنة)، ضعيفٌ جداً من حيث الإعداد والتحضير، بحيث يبدو وكأنّه أعدّ على عجل وبدون سابق تخطيط؛ وهذا شيء مؤسف باعتبار المدّة الطويلة التي تطلبها إعداده. ومن جهة أخرى، فإنّ العدد لا يمثّل الكتا... والكتابة في المغرب وحصلتْ فيه إقصاءاتٌ لأصوات مغربية بارزة في الشعر والقصة والمسرح والدراسة الأدبية... الخ. وهي إقصاءات لا ترجع الى السهو بقدر ما ترتبط بعقلية معيّنة تقسّم النّاس إلى حواريين وأعداء، فتكرّم الأوائل بينما تحكم بالإعدام معنوياً على الآخرين. وأعني بالضبط العقلية السائدة حالياً في المكتب المركزي لاتحاد كتاب المغرب، والتي جعلته يقصي من العدد كتاب فرعيْن من فروع الاتحاد على الأقل هما فرع فاس وفرع وَجْدة. وكلا الفرعين يتوفّران على أصوات متميّزة في الإبداع والفكر.

وهذا أمر طبيعي في ظل الظروف الحالية التي يحيا فيها اتحاد كُتاب المغرب. ولذا لم يكن بإمكانه أن يعطي أحسنَ ممّا أعطاه، وهو الذي عجز عن استقطاب كل الكتّاب المغاربة ويصرّ على ممارسة الخلط في تحديد من هو الكاتب... كما يتهرب من اتخاذ المواقف الصائبة (التي اشتهر بها في عصره الذهبي)، ومثال ذلك مواقفه الملتبسة من العدوان على العراق ومن اتفاقية غزة / أريحا.

لن ندخل في تقويم العدد لأنها لعبة لا تستقيم إلا مع وجود حدّ أدنى من التمثيلية. أما في ظلّ انعدامها، فإنّ التقويم الحقيقي قد يكون المطالبة بإصدار عدد آخر من **الآداب** خاص بالأدب المغربي تُراعى فيه الجودة والإبداع ولا شيء غير ذلك».

رأي الأستاذ صدوق نور الدين

(ناقدٌ أدبي. صدرت له مجموعة من المؤلفات التي تقارب النص الروائي المغربي)

«يحقّ القول، وبصدور العدد الخاص بـ «الأدب المغربي الحديث»، إنّ مجلة **الآداب** مشكورة تكون أوفتْ ووفّت الأدب المغربي الحديث حقّه على مستوى التعريف به، وتوسيع قاعدة قرائه والمتعاملين معه .. علماً بأنّ المجلّة ذاتها سبق أنْ أصدرت عدداً خاصّاً بالأدب المغربي سنة ١٩٧٨. وبالرغم من بُعْد المسافة بين العددين – وهو شيء مقبول ومعمول به في دائرة النشر – فإنّه لا يعفينا من إبداء ملاحظات، إذا سمح سماحِ وأستاذنا سهيل إدريس.

١) في مسألة الإعداد:

جرت العادة أن يسبق الإعداد – على الأقل – إعلانٌ عن نيّة في الإصدار من لدن إدارة المجلة، وذلك كيما يتمكن الأدباء والمبدعون من إرسال موادهم إليها علاوة على التكليف الذي يوكل لطرف ما هنا في المغرب. وفي العدديْن معاً لم يُعلن من داخل المجلة، ولا من خارجها، عن نيّة في الإصدار، إلا بعد أن اكتمل الملف وأصبح معدّاً للنشر النهائي. وبالنسبة للعدد الثاني ١٩٩٥، فقد راجت إشاعات منذ صيف ٩٤ عن رغبة **الآداب** في إصدار عدد خاص بالأدب المغربي الحديث حيث قيل عن تكليف الأستاذ بنسا لم حميش به. وفيما بعد تحدث البعض عن تجميع يقوم به الأستاذ محمد برّادة. ثم بعد ذلك أُوكل الأمر إلى المكتب المركزي لاتحاد كتّاب المغرب الذي كاتبَ في الأمر بعض المبدعين.

وما يثير في مسألة الإعداد:

أ / لماذا التخفّي وراء مسألة الإعداد؟

ب / لماذا التركيز على مكاتبة البعض دون الآخر؟

ج / لماذا التلاعب في حال توزيع المكافآت المالية على المساهمين، حيث حصل البعض على ٥٠ دولاراً والبعض على ١٠٠ دولار ...؟ بل ثمة من لم يستفد من الذين راسلوا مجلة **الآداب** بشكل شخصي مثل الشاعر «إدريس الحلياني»!

٢) في مسألة المادّة المنشورة:

لي أن أبدي في هذا الصدد ملاحظات هي كالتالي:

أ/ لا يختلف العدد الخاص الثاني عن سابقه، من حيث المواد الموزّعة بين الأجناس. وللموضوعية أقول بأن النشر في هذا الملف جاء أكثر جمالية.

ب/ تصدّرت العدد قصيدة «فاس» للشاعر محمد الأشعري ليأتي العدد خلواً من التقديم المعبّر عن تصوّر الاتحاد، سواءً للثقافة المغربية أو لإسهاماتها العربية.

ج/ المواد المنشورة في كليّتِها سبق أن تعرّف عليها القارئ المغربي. لكأن العدد إعادة نشر فقط – على المستوى العربي – لمن لا يستطيعون ذلك وبالتالي لمن تُرفضُ موادهم في المنابر الجادّة والمعروفة. وأنا أحمّل المكتب المركزي لاتحاد كتّاب المغرب مسؤوليته في هذه النقطة بالذات.

د/ غلبة الطابع الإبداعي على ما سواه من مجالات الفكر والسياسة والفلسفة، علماً بأن نهضة المغرب مشهود بها فكراً وفلسفة.

٣) في مسألة الأسماء:

إنّ الأسماء المسهمة في العدد الخاص الثاني لا تكاد تختلف عن تلك التي ظهرت في عدد ٧٨. فلكأن الأدب المغربي لم يتطوّر إلاّ من خلال عيّنة فيها من لا ينجح إلاّ في المناسبات. كما أن فيها من لا يملك مؤلّفاً يحمل اسمَه ويعبّر عن أفكاره. أسوق هذه المسألة وأنا أتمثل قارئاً في المشرق لا داخل المغرب.

من جهة ثانية فإنّ مجموعة من علامات المغرب والثقافة المغربية لا نعثر لها على صوت داخل العدد الخاص. وأمثل هنا بالدكتور محمد عابد الجابري، والأستاذ علي أومليل، والأستاذ عبد السلام بنعبد العالي، والدكتور طه عبد الرحمن، والشاعر محمد بنيس.

أعلم أن عدداً واحداً غير كاف لتمثّل سيرورة ثقافة ما؛ غير أن التفكير في الحدّ الأدنى يضفي على التفكير ملمحاً من ملامح الموضوعية.

إني أسوق ملاحظاتي (وقد طالبني مراسل **الآداب** في المغرب بذلك الصديق عبد الحق لبيض) بعيداً عن خلفية اعتقاد كون هذه الملاحظات ناتجة عن كوني لم أسهم في العدد».

الدار البيضاء (المغرب)